المبحث الثاني : آليات تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

قد يكون هناك اختلاف بين مصطلحي الحكم الراشد والحوكمة المحلية، إلاّ أن كلاهما خادم للاخر، ومتعلق به، من خلال أنّ الحوكمة المحلية هي مفتاح الحكم الراشد، كيف لا ونحن نعلم انّ الكل ما هو إلاّ مجموعة من الاجزاء المتلاصقة مع بعضها البعض

المطلب الأول : تقوية وتوسيع قاعدة اللامركزية.

المقصود باللامركزية الإدارية أنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة.[1]

كما تعرف أيضا بأنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارسة الوظيفة الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.[2]

كما أن فكرة تحقيق اللامركزية ووجود تنظيم اجتماعي أكثر اتساما بالمساواة ، سوف يحقق تنمية سريعة كما يؤدي إلى نشوء روابط قوية بين الإدارات والمجتمعات المحلية مما يحسن أداء الخدمات وتقليل احتمالات الاستئثار المحلي بمنافع برامج التنمية[3]، كما يؤدي تطبيقها كذلك إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها تنال جزء منه لسد حاجياتها[4] وقد خلص البنك الدولي إلى

---

[1] 2012، الطبع الثانية ، ص 40.:- طاهر حسين ، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية** ، دار الخلدونية ، الجزائر

[2] **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر2004،ص9. - محمد الصغير بعلي ،

[3] 2009 ، الطبعة :- محمد حسن دخيل ، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة** ، منشورات الحلبى الحقوقية ، لبنان الأولى ،ص 179-180

[4] 2013 ،ص37. :- محمد الصغير بعلي ،**الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر

اتخاذ إجراءات عديدة لتعزيز أوجه التعاون الإنمائي بين المجتمعات المحلية والحكومات من خلال ما يلي :

– حث المجتمع المحلي على المطالبة بإدارة عامة أفضل وتوفير أحسن الخدمات من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع.

– إقامة شبكات اتصال مكثفة بين الدولة والمجتمعات المحلية وتزويد هذه المجتمعات بالمعلومات والمساعدة.

– تغيير أسلوب عمل الهيئات المحلية عن طريق ممارسة الضغط عليها من أعلى ومن أسفل.[5]

إن المشاكل التي تتخبط فيها الجماعات المحلية إنما ترجع أساسا إلى عدم تمتعها بالاستقلالية الكاملة سواء في عملها وسيرها ، إذ أن النظام الجزائري، وإن كان يمنح بعض الصلاحيات للجماعات المحلية ، إلا أنه لم يعطيها صلاحيات التحكم والقيادة التي تقتضيها اللامركزية، وأن اعتماد السلطات المركزية لنظام اللامركزية من خلال الجماعات المحلية يقتضي التزامها بكل مقوِّمات هذا النظام.

وبالرغم من أن الدستور الجزائري ومختلف النصوص القانونية يكّرس بوضوح استقلالية الجماعات المحلية ، إلا أن الواقع يعكس غير ذلك ، إذ أن الجماعات المحلية تبقى تعاني من مشكلة ضعف وعدم كفاية مواردها المالية ، مما يجعلها غير قادرة على الاضطلاع بمهامها ووظائفها الحيوية ، بل أكثر من ذلك فإننا نجدها قد فقدت في الواقع استقلاليتها المكرّسة دستوريا ، نتيجة استحواذ الدولة على برامج الاستثمار والتجهيز والإعانات الموجهة للجماعات المحلية ، وهو الأمر الذي يقيّدها على مستوى اتخاذ القرار وتخطيط وتحقيق التنمية المحلية[6]

---

[5]– محمد حسن دخيل ، مرجع سابق الذكر، ص 180.

[6] – نضيرة دوبابي ، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2009 . 2010، ص، 147– 148.

بهذا الشكل يظهر أن مشكل عجز ميزانيات الجماعات المحلية بصفة خاصة وظاهرة الركود في العمل التنموي المحلي بصفة عامة، إنما يرجع إلى عدم تمتعها بالاستقلالية اللازمة التي تقتضيها اللامركزية.

المطلب الثاني : توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.

يقتضي الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير لكل المجهودات القانونية والاجتماعية المكرّسة، إذ أن تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية و إدخال التقنيات الحديثة في التسيير أصبح يطرح نفسه أكثر من أي وقت مضى، وهي التقنيات التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد إنفاقها وإرساء قواعد الشفافية والمحاسبة بفتح قنوات الاتصال والمشاركة، في الأخير تحقيق الربح والإنتاجية في المشاريع التنموية على المستويين المحلي والوطني.

- تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية

إن المقصود بالحكومة أو الإدارة المحلية الإلكترونية، استخدام المعلومات، وبالأخص تطبيقات الانترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمات لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة.

- عناصر الإدارة المحلية الإلكترونية :

- تتكون الإدارة المحلية الإلكترونية من عدة مستويات هي الولاية والبلدية، ولابد من الربط الإلكتروني بين هذه المستويات، تسهيلا لإنجاز الأعمال والقيام بالمهام.

– تقديم الإدارة المحلية الإلكترونية مختلف الخدمات مثل، الطلبات، الدفع المالي الإلكتروني، عمليات التصويت والانتخاب، تحصيل الشكاوي والحصول على المعلومات والبيانات المختلفة.

– خلق الإدارة المحلية الإلكترونية قنوات خدماتية مختلفة للتواصل مع المستخدمين، كالفاكس، والحاسوب والتلفزيون...إلخ.

– وظائف وأهداف الإدارة المحلية الإلكترونية :

يمكن مناقشة جملة من الأبعاد تعكس وظائف الإدارة المحلية الإلكترونية وأهدافها في ذات الوقت :

أ– توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين : فمعظم الإدارات المحلية التي طبقت مفهوم الحكومة الإلكترونية بدأت بناء مواقعها الإلكترونية بتوفير المعلومات ثم توسعت لتوفر ميزة البحث عبر المواقع وانتقلت بعدها إلى توفير ميزة تبادل المعرفة بين الأطراف المختلفة، وتوفر المواقع الإلكترونية للوحدات المحلية معلومات تتعلق بالهيكل التنظيمي للحكومة، معلومات عن من يمكن الاتصال بهم للحصول على الخدمات، بيانات عن التنمية الاقتصادية، جدول أنشطة الإدارة المحلية ، محاضر الاجتماعات، ومعلومات تتعلق بالتشريعات المحلية.....وغيرها .

ب– زيادة كفاءة الإدارة المحلية : فاستخدام التكنولوجيا في عمل الإدارة المحلية يشير إلى عملية مكننة جميع مهامها وأنشطتها الهادفة إلى تبسيط الإجراءات وتسريع الإنجاز ، وتحقيق الفعالية والاستجابة والمشاركة في الخدمات، وضمن مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية يمكن ممارسة مجموعة من التطبيقات العملية مثل البريد الإلكتروني بين الإدارات المحلية وأنظمة المحاسبة والموازنة واجتماعات المجالس المحلية عبر الانترنت.

ج– دعم المشاركة الشعبية وتحقيق الديمقراطية الإلكترونية : بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية يمكن للوحدات المحلية أن توفر فرصا أوسع لمشاركة المواطنين في كل أو جل القضايا والمسائل المحلية ، مثل الحملات الانتخابية ، تسجيل أصوات الانتخابية ونتائج

الاقتراع ، استطلاع آراء المواطنين ، عقد اللقاءات والمنتديات الجماهيرية ، إتاحة فرص الوصول إلى محاضر المجالس المحلية.

د- القيام بالتبادلات الإلكترونية : حيث تسمح استخدامات تقنيات التكنولوجيا بعملية تبادل الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية بالمال المطلوب تقديمه مقابل الحصول عل تلك الخدمات ومثال على ذلك : الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب ، تجديد رخص السياقة، الدفع الإلكتروني مقابل الانتفاع بالبرامج الترفيهية التي تقدمها الوحدات المحلية ...إلخ.

هـ- تحسين الاتصالات الداخلية : يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية عملية تسهيل الاتصالات الداخلية، فهي تسمح لمديري ورؤساء الوحدات المحلية من الاطلاع على أنشطتهم ومتابعتها، والإطلاع على مختلف العمليات الإدارية والإجراءات التي تتم على مستوى الإدارات المحلية ، كما توفر أيضا إمكانية التصديق على الوثائق وتوزيعها إلكترونيا، بدلا من طباعتها ومراجعتها ورقيا، استثمارا للوقت وتسريعًا للتعاملات في الوحدات المحلية[7].

إن تشخيص وضعية الجماعات المحلية الجزائرية في هذا المجال يكشف أنها في تأخر كبير في تطبيق الإدارة الإلكترونية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وهذا بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال والتي تهدف إلى إحداث :

- شبكة معلوماتية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- نظام معلومات جغرافي لمتابعة العمليات المحلية للتنمية.
- بنك معلومات يتضمن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.
- خلية مكلّفة بتسيير ومتابعة نظام المعلومات[8].

---

[7] -حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (التجربة الجزائرية)، **مذكرة لنيل درجة الماجستير** في العلوم السياسية ، تخصص الرشادة والديمقراطية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر :2009-2010، ص 154-155.

[8] - نضيرة دوبابي، مرجع سابق الذكر ، ص154

. إن التأخر المسجّل في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية و تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في الجزائر وخاصة على المستوى المحلي ، إنما يبرهن على الفشل وانعدام الثقة بين الإدارة والمواطن، إذ أن المواطن لا يشعر بالاطمئنان في اتصاله بالإدارة المحلية، حيث تقتضي هذه الوضعية من السلطات المركزية والجماعات المحلية على حد سواء ، ضرورة الاستثمار في مجال الإعلام والاتصال ، وهذا بالتكفل بالمحاور التالية :

– توفر البنية التحتية اللازمة من تقنيات شبكات اتصال ونقل المعلومات وغيرها من الوسائل التي تسهل للوحدات المحلية القيام بأعمالها وتأدية وظائفها.

– التغيير في الهياكل التنظيمية للوحدات المحلية وأساليب أدائها للأعمال بما يتناسب مع منطق الحكومة الإلكترونية القائم على المرونة والسرعة في الإنجاز وحسن معاملة الزبون وغيرها.

– سن التشريعات والأطر القانونية التي تؤكد التوجه نحو الحكومة الإلكترونية وتدعمه.

– حصول الإداريين على المهارات الجديدة والأنظمة الإدارية الحديثة ليتمكنوا من تحسين مستوى الخدمات والاستجابة إلى طلبات المواطنين المختلفة بكفاية وفعالية.[9] و من خلال الاهتمام بمحور التكوين، في مجال استعمال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة للاتصال.

– عصرنة الإدارة عن طريق تجهيز كل المصالح بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

– إعداد واستعمال برمجيات عن طريق الإعلام الآلي، التي تسمح بأداء مختلف الوظائف الحيوية التي تقوم بها الجماعات المحلية مثل : تسيير المستخدمين، تسيير الانتخابات، الحالة المدنية، متابعة تنفيذ البرامج التنموية، المحاسبة العمومية... وغيرها من الوظائف.

– وضع شبكات اتصال محلية وأخرى متوسطة، تسمح بالربط بين البلديات، الولايات، والوزارات الوصية، وتمكّن من الاتصال وتبادل المعلومات والمراسلات في الوقت المرغوب فيه.

---

[9] – زهير الكايد ، **مرجع سابق**، ص131. Pdf

– وضع مواقع إلكترونية لكل البلديات والولايات والتي تسمح بما يلي :

1. عرض نشاطات الجماعات المحلية لإعطاء الفرصة للمواطنين لمراقبة ممثليهم المنتخبين ، وتمكينهم من إبداء رأيهم فيما يخص النشاطات التنموية.
2. توفير خدمات مستمرة ودون انقطاع على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع ، وبالتالي استدراك الوقت الضائع نتيجة التغيّبات وغلق مكاتب الإدارة.
3. التخفيف من حدّة البيروقراطية، من خلال تقديم الخدمات عن بعد، دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الإدارة.[10]

في الأخير ومن خلال ما سبق تبيّن أن توسيع تطبيق الإدارة الإلكترونية والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في سير الجماعات المحلية ، هو مطلب أساسي لتحقيق الرشاد في الحكم ، إذ أنها تسمح للجماعات المحلية بربح الوقت والتكفل بالانشغالات التنموية الحقيقية بمشاركة المواطن ، وتمكنها من ترشيد الإنفاق على المستوى المحلي وخلق موارد جديدة تدفع بها إلى تحقيق الأهداف المسطّرة والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثالث : تفعيل المشاركة المجتمعية في تسيير الشؤون المحلية.

الفرع الاول : أهمية المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية.

تكمن أهمية المشاركة في تحقيق التنمية المحلية ، ذلك لكونها :

– تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.

---

[10]– نضيرة دوبابي، مرجع سابق الذكر، ص 154 – 155.

– تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.

– تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع.

– تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.

– تعمل على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس السياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.

– تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة ، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.

– تزيد من المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.

الفرع الثاني: أهداف المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية.

إن إشراك الأفراد المحليون في عمليات التنمية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالتالي :

– الهدف الأساسي منها هو إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديمقراطية والشعور بسيادتهم داخل وطنهم.

– تهدف المشاركة إلى ضمان التأييد الشعبي للمشروعات التنموية.

– تهدف إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها.

– تهدف أيضا إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال المساعدات والمبادرات المحلية، بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد المحلية المتاحة .

– تعمل المشاركة على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعّم شعورهم بالواجب، مما يلزمهم ويشجعهم على أداء واجبهم تجاه مجتمعهم المحلي على أكمل وجه.

الفرع الثالث : مستويات المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية .

أ)**المشاركة على المستوى الفردي :** في دراسة أجراها: " **كارل دوتش** " في بداية الستينيات حدد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي :

– **المستوى الأول :** يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع حيث حدد " كارل دوتش" ستة شروط ، رأى أن توفر ثلاثة منها في شخص ما ، يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي :

- العضوية في منظمة سياسية ما.
- التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.
- مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
- الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيّقة المحيطة بالفرد.

– **المستوى الثاني :** يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

– **المستوى الثالث:** يشمل أولئك الذي يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطّع أو اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث، وعند الشعور بأن مصالحهم مهددة.

يمكن القول أن المشاركة على المستوى الفردي تنبع أساسا من حرص الفرد على أداء واجبه واعتباره كعملية اجتماعية سياسية ضرورية لتنمية مجتمعه ، فضلا عن شعوره بالالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباته نحوها ووعيه لأهميتها وضرورتها.

ب)المشاركة على المستوى الجماعي المنظّم : تكون المشاركة في هذا المستوى أكثر تأثيرا ، لأنها أكثر تنظيما ، حيث تتم عن تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف الهيئات المسؤولة، مما يجعلها أكبر عائد وأقوى تأثير.

وكما هو معروف فإنّ مصطلح المشاركة على المستوى الجماعي يتخذ عدة أشكال مثل: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والمهنية، النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية، الجمعيات السياسية والتعاونية....إلخ.

الفرع الرابع : مؤشر المشاركة وتطبيقه في البلدية

يحدد مؤشر المشاركة في البلدية عن طريق كفاءة المجالس البلدية وتحكّمها في الدور المنوط بها من خلال تشجيع الكفاءة والتأهيل في العنصر البشري داخل البلدية خاصة وأن الأمر يتعلق بمهام معقدة ومتشعبة بمجالات وميادين مختلفة اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وغيرها، وأن الاهتمام بهذا العنصر بالذات في تركيبة المجلس المحلي البلدي من شأنه أن يكون دافع قوي الى الأمام ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث يمكننا تحديد تطبيق مبدأ المشاركة على مستوى المجالس البلدية وذلك من خلال وضع مجموعة من الخيارات والمتمثلة في :

أ)- خيار المجلس المنتخب كلياً : إن إتباع أسلوب انتخاب المجلس المحلي يعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية المحلية، كما أن الأخذ بهذا الأسلوب من شأنه أن ينفي تبعية المجالس المحلية لأي جهة كانت، كما يضمن له الاستقلالية العضوية تجعله بعيدا عن ضغوط السلطة الإدارية المركزية حين القيام بمهامها واختصاصاتها القانونية، حيث أن هذا الأسلوب تبنّته الدول النامية لاسيما الجزائر، فقد قام المشرع الجزائري منذ قانون البلدية الأول لسنة 1967 بتكريس مبدأ الانتخاب الكلي للأعضاء والمجالس المحلية البلدية ، وكذلك تكريسه لنفس المبدأ في قانون البلدية لسنة1990.

أما القانون الجديد للبلدية(11-10) فقد خصص الباب الثالث منه تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، حيث نصت المادة 11 منه « تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ».

أما المادة 12 منه فقد نصت على أن " يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

ب)- خيار الأسلوب المختلط (المزج بين التعيين والانتخاب) : نتيجة للعيوب الناتجة عن أسلوب الانتخاب ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجلس البلدي ، رأى المشرع الجزائري أنه من الضروري قيام مجالس بلدية تضم منتخبين ومعينين ، وكما هو الحال في المجالس البلدية في الجزائر وخاصة بعد التعديلات الجديدة لقانون (11-10) المتعلق بالبلدية ذلك بإحداث هيئة معينة والمتمثلة في الأمين العام ، بحيث تزداد أهمية العمل بهذا الأسلوب خاصة عند الافتقار للإطارات المؤهلة أو عدم قدرة المسؤولين المحليين على القيام بالمهام المنوطة بهم، وأن الهدف الأساسي منه هو الاستفادة من الإطارات والكفاءات في شتى الميادين ، خاصة أمام ما تعانيه الإدارة المحلية بصفة عامة والبلدية على وجه الخصوص من معيقات ومشاكل عدة ومتنوعة[11].

الفرع الخامس: مؤشر المشاركة وتطبيقه في الولاية

تعد الولاية خلية أساسية في التنظيم المحلي الجزائري ، على أنها أحد أهم أطراف تجسيد وتطبيق الحوكمة على المستوى المحلي ، فطبقا للمادة الأولى من قانون الولاية الجديد (12-07) ، شعارها " بالشعب وللشعب"[12]، بل في الحقيقة أن هذا الشعار ليس حصرا على الولاية بل هو قاعدة دستورية تتغنى بها جميع الدول، وتفرد لها مواد خاصة في دساتيرها، وعلى سبيل المثال الدستور الجزائري فإن كل من دستور 1963 ومن بعده دستور 1989 ومن بعده في مرحلة التعددية دستور 1996 كلها أوردت مواد وأحكاما خاصة بهذا الشأن.[13]

---

[11]- القانون 11 . 10.

[12]- قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، مرجع سابق الذكر .

[13]27 السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له قي مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير . دستور 1963 المادة تستمد الدولة سلطتها من الإرادة : 26 دستور 1976 المادة.الوطني، وينتخبون باقتراع عام مباشر وسرى لمدة خمسة سنين

هذا ويتعين العمل بتهيئة السبل والآليات الولائية عن طريق هيئات الولاية (المجلس الشعبي الولائي)، والتي تقوم بمختلف الاختصاصات والمهام في شتى المجالات والميادين ، لذا يتوجب علينا التطرق الى مؤشر المشاركة ومدى تطبيقه على مستوى المجالس الولائية وذلك من خلال :

أ) خيار المجلس المنتخب كليا : لقد تبنى المشرع الجزائري منذ قانون الولاية الأول لسنة 1969 مبدأ الانتخاب الكلي لأعضاء المجلس الولائي ، وتكرس ذات التوجه في قانون 1990 ، ثم في القانون الجديد للولاية لسنة 2012 ، حيث نص في المادة 12 منه بأن تعيين المجلس الولائي يقوم عن طريق الاقتراع العام والسري المباشر.

ب) خيار الأسلوب المختلط (المزج بين التعيين والانتخاب) : نتيجة العيوب الناتجة عن أسلوب الانتخاب والتعيين السابقين ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجلس الولائي ، رأى المشرع الجزائري أنه من الضروري قيام مجالس ولائية تضم منتخبين (أعضاء المجلس الولائي) ومعينين (الوالي والمدراء التنفيذيين) .

الفرع السادس: متطلبات المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية

إن مسألة مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية تطرح في بعض الحدود ،إذ ينبغي أن تكون هذه الثقافة قائمة على وعي المواطن بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع ، وقدرته على فهم مشكلات المجتمع ، وكذا تَمكنه في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر ، كل هذا يفرض بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة، حيث تتحقق هذه المشاركة من خلال حق المواطن في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تسيير الشأن العام.

أما دستور 1989 و دستور .وتستمد علة وجودها، وفاعليتها من تقبل الشعب لها .وهي في خدمة الشعب وحده.الشعبية 1996 فقد أفردا فصلا خاصا بالشعب وقد جاءت المادتين 6 و 7 واضحتان وتنصان على قدسية الشعب وهما على .السلطة التأسيسية ملك الشعب :7 المادة. السيادة الوطنية ملك الشعب.الشعب مصدر كل سلطة : 6 التوالي: المادة

– توفير المناخ العام الملائم الذي يجب أن يسود في المجتمع المحلي بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة ، حيث أن سيادة المناخ الديمقراطي تزداد معه بصفة آلية مشاركة الأفراد تلقائيا، والعكس يؤدي إلى العكس.

– توفّر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم، سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها الأفراد لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن آرائهم.

– بالإضافة إلى أنه يجب خلق الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع وتشجيع قياداتهم على تحملها، وأن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة .

في مجال مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي، لابد من الإشارة إلى ضرورة التزام المواطن والإدارة ببعض القواعد لكي لا تكون في هذه المشاركة تعطيلا للسير الحسن للإدارة المحلية ونذكر بعضها فيما يلي :

– الأخذ بعين الاعتبار المشاركة الفردية والجماعية من خلال انضمام المواطن إلى الحركات الجمعوية.

– عدم تعدي مشاركة المواطن على المصلحة العامة.

– ضرورة وجود سياسة فعالة للاتصال بين الإدارة و المواطن[14].

إن الدولة و الجماعات المحلية الجزائرية مطالبة اليوم بتنظيم وتوفير قنوات الاتصال مع المواطن التي تسمح له بإبداء رأيه وتضمن له مشاركة فعلية في تسيير شؤونه المحلية ، وبما أن الاتصال لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية ولا يمكن أن يمارسه كل مواطن على حدا، وجب على المواطنين الانضمام في شكل قانوني ، بما ما يعرف بالمجتمع المدني ، والذي

---

[14]– نضيرة دوبابي ، مرجع سابق الذكر ، ص149–150.

يشمل مجموع الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي كما سلفنا في الذكر، ذلك لإقرار مبدأ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المحلية المنشودة .

المطلب الرابع : تفعيل العمل بالإدارة بالشفافية.

الفرع الاول : أهمية وأهداف الإدارة بالشفافية في تحقيق التنمية المحلية.

يعد مؤشر الشفافية من أكبر الدعائم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة وهي عبارة عن إحدى معايير الحوكمة، حيث تلعب الشفافية دورا فعّال في اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة خاصة فيما يتعلق بآليات وتسيير الأجهزة المحلية والمرفقية، وأن تفعيل مبدأ الشفافية في تسيير المجالس المحلية ذلك عن طريق العلاقة التفاعلية بين الإدارة والأجهزة الرسمية والجمهور والتي من شأنها تؤسس لنظام معلومات واضح ومعلن، هذا الأمر يولد لاشك علاقة متينة بين المواطن والإدارة تقوم على أساس النزاهة والفاعلية في المعاملة [15]، في النهاية تتحقق أهداف الشفافية على المستوى المحلي والمتمثلة في:

– تقريب المواطن من الإدارة عن طريق إمكانية ممارسة الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

– تفعيل الإعلام وحرية الصحافة كسلطة رابعة من أجل مكافحة الفساد ونشر القيم الفاضلة.

– وضع المعلومات اللازمة بين أيدي المعنيين كاملة وغير ناقصة.

– تبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوي التي يتقدم بها المواطنين، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز دور المواطن في تسيير الشؤون المحلية، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام ، مع مراعاة مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

الفرع الثاني : مستويات الشفافية الإدارية

حتى تتحقق فائدة الشفافية لابد أن تشمل المستويات التالية :

---

[15]– عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق الذكر ، ص 161.

أ)- المستوى الفردي : يعني توعية وزيادة إدراك المواطن عبر برامج التوعية حول طبيعة ومهام الإدارة ، والحقوق والواجبات التي ينبغي عليه القيام بها ، وذلك من خلال البرامج الإعلامية والمنشورات والملصقات اللازمة لإيضاح الإجراءات والخدمات الإدارية ، وإعلان القوانين المعمول بها للمواطنين.

يمكن تحقيق الشفافية على هذا المستوى بتطبيق برامج تثقيفية للموظفين بالتركيز على ضرورة توعيتهم وزيادة إلمامهم بالأبعاد التنظيمية والإدارية مع إعطاء أهمية لتعريفه بواجبه وحقوقه الوظيفية وإعطاء صورة واضحة وصادقة عن المنظمة وعن أهدافها وبرامجها والأنشطة التي تقوم بها .

ب)- المستوى العام : يقصد به التزام الحكومة والإدارات العليا والمحلية بالقوانين المعمول بها ، وتوفير المعلومات التي تسمح بتفعيل دور الرقابة والمحاسبة وتقييم الأداء ، ويتعلق ذلك بالعمل على إعداد أدلة للأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بالعمل والعاملين[16].

الفرع الثالث : مؤشر الإدارة بالشفافية وتطبيقه في البلدية (قانون البلدية الجديد 11-10) :

يمثل مبدأ الشفافية مركزا هاما في قانون البلدية الجديد ، حيث تم تكريسه في العديد من المواد ، إذ جاء في المادة 11 من القانون « يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون».

ويجسد مبدأ الشفافية أيضا من خلال المادة 14 من القانون، حيث يمكن لكل شخص الإطلاع على أشغال مداولات المجلس الشعبي البلدي.

أما المادة 22 منه فقد أوجبت على ضرورة تعليق جدول أعمال دورة المجلس الشعبي البلدي في قاعة الاجتماعات وفي أماكن المخصصة لإعلام الجمهور.

---

[16]- بلال خروفي ، مرجع سابق الذكر، ص53-54.

والمادة 26 من القانون جسدت مؤشر الشفافية في "أن تكون المجالس البلدية علنية ومفتوحة لجميع المواطنين".

وكذا تجسد مبدأ الشفافية في المادة 97 من القانون بقاعدة عامة تتعلق بتنفيذ القرارات حيث أقرت " لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة أو بعد أو إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى"

كما فرضت المادة 98 من نفس القانون " على ضرورة إرسال نسخة من هذه القرارات للوالي خلال 48 ساعة ، وأوجب على إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور للجمهور بعد إصدار وصل الاستلام من الوالي[17].

الفرع الرابع: مؤشر الإدارة بالشفافية وتطبيقه في الولاية(قانون 12-07)

يمثل مؤشر الشفافية مركزا هاما ومرموقا ضمن المجالس الولائية ومن أجل تفعيل هذا المبدأ في تسيير مختلف أنشطة الإدارة والأجهزة الرسمية وعلاقتها مع المواطنين ، فقد أعطى قانون الولاية الجديد(12-07) أهمية كبيرة لهذا المبدأ من خلال وضع مجموعة من التدابير والإجراءات والتي أُدرجت في المواد التالية :

ففي المادة 18 من القانون أوجب لصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور ، ولاسيما الإلكترونية منها ، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

وفي المادة 26 أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية.

كما فرضت المادة 27 من القانون على يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس بغية السير الحسن لهذه المناقشات، وهذا يعني أنه لا يمكن حضور إلاّ الأعضاء للجلسات العامة.

---

[17]- قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سابق الذكر ، ص 165-191.

أما المادة 60 من نفس القانون والمتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي بمكتب مؤقت ، بأن يلصق محضر النتائج النهائية لانتخابات الرئيس في مقر الولاية والبلديات التابعة لها والملحقات الإدارية و المندوبيات البلدية، كل هذا يكرس مبدأ الشفافية داخل المجالس الولائية[18].

لكن رغم تكريس القوانين وحثها على العمل بالإدارة بالشفافية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر إلاّ أن الواقع يعكس ذلك ، نتيجة غياب الوعي للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاهها من جهة ، ومن جهة أخرى استهتار الجهات المعنية بتفعيلها وتطبيقها والعمل بها من جهة أخرى ، إما لغياب ثقافة العمل بها أو خدمةً للمصلحة الشخصية.

الفرع الخامس: شروط الإدارة بالشفافية

إنه من بين الشروط التي يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتّصف بالشفافية يجب :

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيان لاستيفاء الشكل فقط .
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون الشفافية شارحة لنفسها بنفسها دون غموض.
- يجب أن لا تُخِل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
- أن يعقب الشفافية مساءلة ، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة والمحددة لذلك[19].

مما تقدم نستنتج مجموعة من الاستنتاجات التي توضح وبشكل لا يقبل النقاش مدى الأهمية القصوى لعمل الإدارة المحلية.

---

[18]- قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، مرجع سابق الذكر.

[19]- بلال خروفي ، مرجع سابق الذكر ، ص54 .

- جل تعريفات الإدارة المحلية تركز على توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية وبين سلطات محلية منتخبة و تتمتع بالشخصية المعنوية.

- الإدارة المحلية في الجزائر تتشكل من هيئتين رئيستين هما البلدية والولاية باستثناء الدائرة كتنظيم خاص لا تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية.

- للإدارة المحلية وظائف تتمثل في الأمن والنظام العام والمصلحة المحلية العامة، والاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن، كما لها مقومات وركائز تقوم عليها والمتمثلة في وجود مصالح محلية، قيام أجهزة محلية منتخبة، والخضوع للرقابة الإدارية.

- للإدارة المحلية أهداف تسعى لتحقيقها، منها السياسية كتحقيق التعديدية والديمقراطية والمشاركة ومنها الإدارية كتخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتسهيل الخدمات المحلية ومنها الاجتماعية كتحقيق حاجيات المواطنين وتلبيتها وكذا احترام حرية الأفراد وإرادتهم.

- بالنسبة لمفهوم الإدارة المحلية الرشيدة، فتركّز أغلب تعريفاتها على مجموع القواعد والعمليات التي يتم من خلالها اتخاذ ورسم القرارات وتطبيقها على المستوى المحلي مع إشراك مختلف الفواعل فيها.

- للإدارة المحلية الرشيدة خصائص ومقوّمات تتمثل في المشاركة المحلية، المساءلة الكفاءة والفعالية، الشفافية، الاستجابة، الشرعية، كما أن لها فواعل تقوم بها متمثلة في وجود دولة فاعلة وقادرة ، سلطات محلية مؤهلة ، مجتمع مدني فعال ومشارك، قطاع خاص تنافسي.

- تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي يقتضي عدة آليات ، تتمثل أساسا في تقوية وتوسيع اللامركزية ، توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، تفعيل المشاركة في الشؤون المحلية ، تفعيل العمل بالإدارة بالشفافية.

- هناك عدة عراقيل وتحديات تواجهها الإدارة المحلية في تجسيد وتفعيل مبادئ الحكم الراشد ، منها العراقيل والتحديات السياسية والقانونية والمالية والإدارية وتحديات الموارد البشرية وأساليب التسيير.